كُتيب إرشادي

لأعضاء الهيئات المحلية الفلسطينية في التخطيط الهيكلي

التعاون الألماني
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Implemented by giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

وزارة الحكم المحلي

MIFTAH

مشروع تعزيز دور أعضاء الهيئات المحلية في قضايا الحكم المحلي

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية – مفتاح

الطبعة الثانية تموز 2016

إعداد:
م. أسامة الصالح - المركز الوطني للتنمية المستدامة

تدقيق لغوي وتحرير:
أ. مصعب أبو زيد

طاقم مفتاح:
مديرة مشروع تعزيز دور أعضاء الهيئات المحلية في قضايا الحكم المحلي: نجوى صندوقة ياغي

بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي (الإدارة العامة للتنظيم والتخطيط العمراني) وبالشراكة مع مشروع تعزيز استجابة مجالس الهيئات المحلية للنوع الاجتماعي/ برنامج تطوير الحكم المحلي والمجتمع المدني المنفذ من قبل (GIZ) بتفويض من الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية (BMZ)

التعاون الألماني
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Implemented by giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

وزارة الحكم المحلي

محتويات الدليل

مقدمة 4

تمهيد 5

مراحل إعداد المخطط الهيكلي 9

المرحلة الأولى: إعداد مخطط الإطار التوجيهي للتنمية 9
المرحلة الثانية: إعداد مخطط استخدامات الأراضي (المخطط الهيكلي) وأحكام البناء 10
المرحلة الثالثة: مرحلة الاعتماد والمصادقة على المخطط الهيكلي 12
المرحلة الرابعة: مرحلة اعداد المخططات التفصيلية 14

مقدمة

ضمن برنامجه تطوير الحكم المحلي والمجتمع المدني سعى التعاون الألماني GIZ وبالشراكة مع المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية مفتاح وبالتنسيق مع وزارة الحكم المحلي في الفترة من تشرين الثاني – كانون الأول 2014؛ على العمل على عدد من التدخلات المتخصصة والمتميزة التي تم تنفيذها استجابة إلى احتياجات ومطالب عضوات وأعضاء الهيئات المحلية في ما يزيد عن 42 بلدية في الضفة الغربية والتي تركزت في مجملها على تنمية المهارات القيادية لعضوات وأعضاء الهيئات المحلية وتعزيز مبادئ الحكم الرشيد ضمن البنى الهيكلية للهيئات المحلية وآليات التواصل والتفاعل مع الجمهور المحلي.

يهدف مشروع «تعزيز دور أعضاء مجالس الهيئات المحلية في قضايا الحكم المحلي» إلى رفد عضوات الهيئات المحلية بالمهارات القيادية اللازمة لمساندتها في إبراز دورها القيادي داخل الهيئة المحلية، وتسليط الضوء على الأدوار الفاعلة التي تمتلكها النساء الفلسطينيات داخل الهيئات المحلية للتأثير في صنع القرار وتنمية المجتمعات المحلية، ومن ناحية أخرى خلق بيئة مساندة تشجع على انخراط النساء داخل الهيئات المحلية بفاعلية داخل اللجان المختلفة سواء الفنية، أو السياساتية، أو الإدارية، من خلال عدة مراحل تدريبية تناولت مواضيع مختلفة من أهمها التخطيط الهيكلي والتخطيط التنظيمي.

نضع بين أيديكم/ن كتيبا إرشاديا لأعضاء الهيئات المحلية الفلسطينية في التخطيط الهيكلي والذي يعتبر الأول ضمن سلسلة من الكتيبات التي ستعمل المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية – مفتاح والتعاون الألماني GIZ على إعدادها لاحقاً لتكون رافداً لتعزيز الدور القيادي لعمل أعضاء الهيئات المحلية وفي مقدمتهم العضوات.

تمهيد

سعت وزارة الحكم المحلي منذ نشأتها في العام 1994 إلى تطوير عملية التخطيط العمراني في المدن والقرى الفلسطينية والتي عانت من قصور في هذا المجال نتيجة ممارسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي والذي عمل طوال عقود سابقة، وما زال يعمل، على إعاقة عملية التنمية والتخطيط العمراني في الأراضي الفلسطينية. وقد ساهمت وزارة الحكم المحلي في إنجاز مجموعة من المخططات الهيكلية لمدن وقرى فلسطينية، سواء من خلال الإعداد المباشر لهذه المخططات أو تقديم المساعدة الفنية والإشراف على إعدادها.

في ضوء التجارب السابقة في عملية التخطيط الهيكلي، كان دور أعضاء الهيئات المحلية محدوداً في المشاركة في العملية التخطيطية، مما أثر بشكل سلبي على المخرجات الأساسية للمخططات الهيكلية ومدى ملائمتها للاحتياجات المحلية.

ومن أجل الارتقاء بالعملية التخطيطية أكدت وزارة الحكم المحلي عبر خططتها الإستراتيجية على أهمية المشاركة المجتمعية في عملية التخطيط وتعزيز دور أعضاء الهيئات المحلية في هذه العملية.

ومن جهة أخرى، وفي إطار متواز، يجب أن يرتبط نهج التخطيط العمراني بالإطار العام للتخطيط الإستراتيجي التنموي بالهيئات المحلية بالضفة الغربية وقطاع غزة، وعملية الربط تهدف لعكس التوجهات والتدخلات التنموية التي نتجت عن عملية التخطيط التنموي على المخطط الهيكلي والتوجهات العمرانية المستقبلية.

وبخصوص الإطار القانوني الناظم لعملية التخطيط العمراني فيمكن تحديده من خلال القوانين والأنظمة التالية:

1. قانون الهيئات المحلية رقم 1 لعام 1997، والذي يحدد مهام وصلاحيات الهيئات المحلية على النحو التالي: "تخطيط المدن، البناء، إلغاء أو تعديل الشوارع، مواصفات لعروض الشوارع، أطوالها، تعبيدها ورصفها، ترقيم الشوارع والأبنية،.....، مراقبة تنسيق الحدائق....(المادة 15)، وهو مطبق في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

2. القانون الأردني رقم (79) للعام 1966 تحت عنوان "قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية"، وهو ساري المفعول في الضفة الغربية.

3. "قانون تنظيم المدن رقم 28 لعام 1936" خلال الانتداب البريطاني، ساري المفعول في قطاع غزة.

4. نظام الأبنية والتنظيم للهيئات المحلية رقم (5) لعام 2011 والمتعلق بأحكام البناء والتنظيم في الهيئات المحلية (للمناطق الواقعة داخل حدود التنظيم)، ونظام أحكام الأبنية والتنظيم رقم (31) لعام 1996، والخاص باللوائح التي تسري على الأبنية والتخطيط خارج مناطق التنظيم (وهو مطبق في الضفة الغربية وقطاع غزة).

وأخيرا، فقد تم إعداد هذا الكتيب ليكون أداة إرشادية لأعضاء الهيئات المحلية الفلسطينية في موضوع التخطيط الهيكلي، بما يسهم في توضيح مفهوم وأهداف وخصائص المخطط الهيكلي ومراحل وإجراءات إعداده واعتماده وتنفيذه.

ويتكون الكتيب من خمسة أجزاء:

الجزء الأول: المقدمة والتمهيد.
الجزء الثاني: خلفية عامة عن مفاهيم التخطيط، التخطيط المكاني، التخطيط العمراني أو الهيكلي، إلى جانب مفهوم وأهداف وخصائص المخطط الهيكلي.
الجزء الثالث: مراحل وخطوات وأنشطة إعداد المخطط الهيكلي.
الجزء الرابع: مراحل اعتماد ومصادقة المخطط الهيكلي.
الجزء الخامس: مرحلة إعداد المخططات التفصيلية.

الهدف من هذا الدليل

أداة إرشادية لأعضاء الهيئات المحلية الفلسطينية في موضوع التخطيط الهيكلي، بما يسهم في توضيح مفهوم وأهداف وخصائص المخطط الهيكلي ومراحل وإجراءات إعداده واعتماده وتنفيذه.

الهدف من إعداد المخطط الهيكلي

المساهمة في عملية تنمية مستدامة من خلال الإعداد الجيد والفني للمخطط الهيكلي الذي يلبي الاحتياجات التنموية للتجمع السكاني مع الاخذ بعين الاعتبار التوسع العمراني المستقبلي الناتج عن زيادة النمو السكاني والحاجة لزيادة الانشطة والخدمات الاجتماعية والاقتصادية

قاعدة أساسية ومهمة

تسهم عملية التخطيط الهيكلي التي نشارك بها في تذليل العقبات والصعوبات التي تواجه التنمية في مجتمعنا مع العلم اننا لا نتوقع حل الاشكاليات جميعها في فترة قصيرة، ويذكر ان الاطار الزمني لعملية التخطيط الهيكلي يمتد لفترة زمنية لغاية 16 عاما، كما يرتبط تنفيذ المخطط الهيكلي على أرض الواقع بامكانيات الهيئة المحلية

تذكر/ تذكري جيدا . . المخطط الهيكلي هو:

هو مستند تنظيمي ووسيلة شرعية أساسية لتوجيه عمليات التنمية التي تجري في التجمعات السكانية، ويشمل استعمالات الأرض الخاصة والعامة، كما يحدد مواقع وامتدادات المشروعات العامة وشبكة الطرق ضمن مدة زمنية طويلةتصل لغاية 16 عاما.

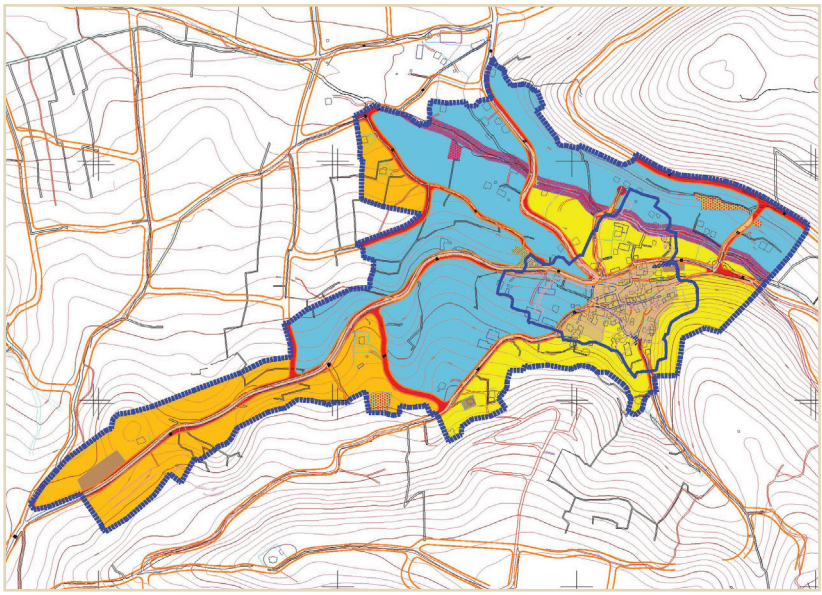

مصدر الخارطة: مخطط هيكلي اجنسنيا ضمن مشروع تخطيط تجمعات شمال غرب نابلس

مستويات التخطيط

1. هل تعرف/ تعرفين ما هي مستويات التخطيط؟

1. التخطيط الوطني

2. التخطيط الإقليمي

3. التخطيط المحلي (التخطيط العمراني أو الهيكلي)

مراحل إعداد المخطط الهيكلي

لقد استندت عملية تجزأة مراحل اعداد المخطط الهيكلي لدليل التخطيط العمراني الذي قامت وزارة الحكم المحلي باعداده بالعام 2013

المرحلة الأولى: إعداد مخطط الإطار التوجيهي للتنمية

الخطوات	إطار عمل التخطيط على المستوى الإقليمي	التقييمات القطاعية	إمكانات التنمية وتحدياتها	توجهات التنمية واستراتيجياتها	مخطط الإطار التوجيهي للتنمية المكانية
النتائج	تقرير لوصف الأوضاع الإقليمية وخرائط توضيحية	تقرير شامل لجميع القطاعات إلى جانب خرائط توضيحية	تقرير وصفي إلى جانب خرائط توضيحية	جدول بالأهداف الأساسية وخرائط للبدائل يتم تقييم البدائل، واختيار البديل الأفضل من خلال ورشة عمل	تقرير شامل لجميع خطوات المرحلة الأولى، إلى جانب خرائط توضيحية

مثال

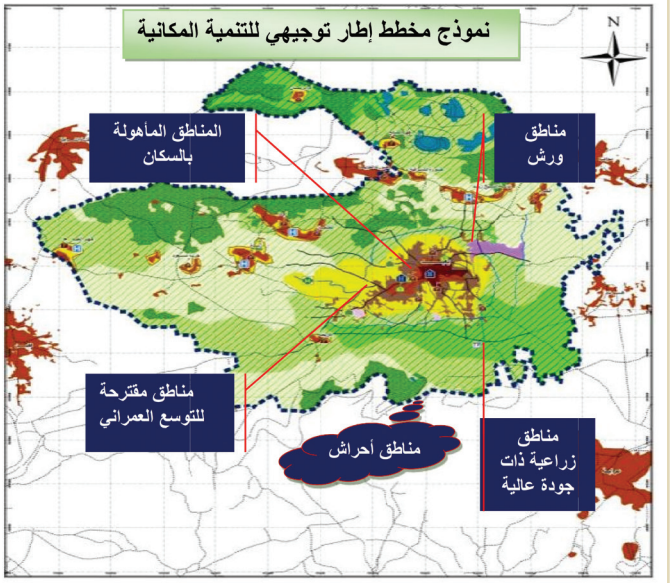

مصدر الخارطة:
مخطط الإطار التوجيهي للتنمية المكانية لمنطقة يعبد

قصة واقعية من التخطيط المشترك

بالعام 2012 تم البدء بعملية التخطيط المشترك لمنطقة شمال غرب نابلس والتي تضم التجمعات (سبسطية، اجنسنيا، نصف جبيل، الناقورة، بيت امرين، بزاريا، برقة) ، وضمن منهجية التخطيط المشترك المعتمدة في دليل التخطيط العمراني كان لا بد من توقيع اتفاقية التخيطيط المشترك بين ممثلي الهيئات المحلية ومن ثم الاجتماع مع ممثلي الهيئات المحلية في اجتماعات مشتركة الأمر الذي أتاح لهم التفكير والتخطيط المشترك ضمن منطقة واسعة و ليس ضمن تجمع واحد. وقد نتج عن المشروع تطوير مخطط استعمالات أراضي و شبكة طرق تعطي انطباع بان عملية التخطيط جاءت بشكل مشترك و ليس كل تجمع على حدة، وكل ذلك بالرغم من قرار بضم كل من اجنسنيا و نصف اجبيل لبلدية سبسطية، الآمر الذي رفضه ممثلو كل من اجنسنيا ونصف جبيل، ولكن العبرة أن ذلك لم يضر أو يؤثر بعملية التخطيط المشرك، وبالعكس أعطى فرصة للحوار والنقاش المشرك لما فيه مصلحة مشتركة للتجمعات المختلفة.

المرحلة الثانية: إعداد مخطط استخدامات الأراضي (المخطط الهيكلي) وأحكام البناء

الخطوات	استخدامات الأراضي	أحكام البناء وتصنيف الأراضي
النتائج	خريطة توضيحية لاستخدامات الأراضي	جدول يوضح أحكام البناء وتصنيف الأراضي

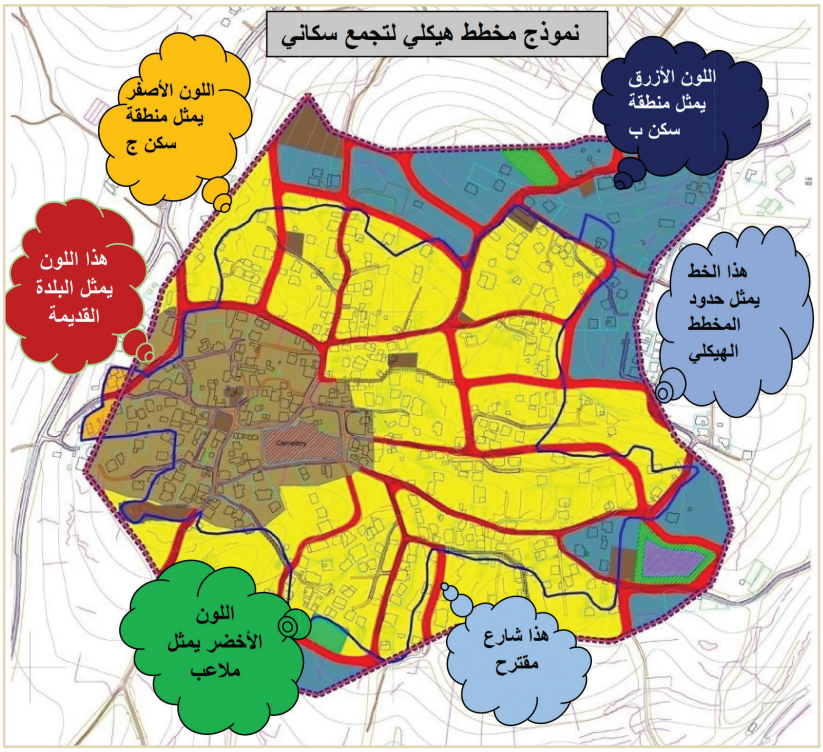

تجربة واقعية: مشاركة المجتمع المحلي في عملية التخطيط

انتهجت في قرية عنزة بمحافظة جنين فكرة هي الأولى من نوعها على مستوى فلسطين، وهي عملية وضع التصور الأولي لشبكة الطرق والمخطط الهيكلي للقرية من خلال مجموعة عمل من المجتمع المحلي (تضم رجال القرية ونساءها)، حيث تم إعطاء شرح لهذه المجموعة عن المخطط الهيكلي وأهدافه وآليات إعداده، ومن ثم تم تزويد هذه المجموعة بصور جوية واضحة للتجمع وتقسيم الحضور إلى مجموعات عمل، وإتاحة الفرصة لهم لوضع تصور أولي لشبكة الطرق في القرية، وتوزيع الخدمات والمرافق العامة، وفي نهاية الورشة تمت مناقشة البدائل التي تم وضعها من خلال مجموعات العمل ومقارنتها بالتصور الأولي الذي وضعه الاستشاري (الجهة الفنية المكلفة بإعداد المخطط الهيكلي) حيث وجد تطابق بنسبة لا تقل عن 80% مع ما تم اقتراحه من مجموعات العمل والاستشاري.

المرحلة الثالثة: مرحلة الاعتماد والمصادقة على المخطط الهيكلي

تعرّف/ تعرّفي على مجلس التنظيم الأعلى

يعتبر مجلس التنظيم الأعلى على رأس هرم سلطة التنظيم على المستوى الوطني. وقد تشكل مجلس التنظيم الأعلى بقرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1995 ويرأسه وزير الحكم المحلي وبتمثيل موسع من الوزارات والدوائر الحكومية.

يستمد مجلس التنظيم الأعلى صلاحياته وواجباته من القانون الأردني رقم 97 سنة 1966 ومن أهم واجباته (تحديدا بما يتعلق بالتخطيط العمراني) ما يلي:

- إعلان مناطق تنظيم المدن وتوسيعها وتعديلها.
- إقرار مخططات التنظيم الإقليمية ومخططات التنظيم الهيكلية.

ما المقصود باللجنة الإقليمية؟

هي سلطة التنظيم على المستوى الإقليمي وتمارس ضمن صلاحياتها حدود منطقة التنظيم الإقليمية أو ضمن حدود محافظة معينة أو عدة محافظات.

أهم واجبات اللجنة الإقليمية (تحديدا بما يتعلق بالتخطيط العمراني) ما يلي:

- الموافقة على مخططات التنظيم التفصيلية.
- إيداع مخططات التنظيم الهيكلية للاعتراضات بقرار من اللجنة بناءاً على توصية من لجنة تنظيم المدن المحلية.
- النظر في الاعتراضات التي تقدم على مخططات التنظيم الإقليمية والهيكلية والتفصيلية في منطقتها ورفع توصياتها بذلك إلى مجلس التنظيم الأعلى.
- تمارس اللجنة الإقليمية بالإضافة إلى صلاحياتها ومهامها جميع صلاحيات ومهام اللجنة المحلية بشأن منطقة التنظيم الإقليمية والقرى الواقعة ضمن اللواء المؤلفة فيه اللجنة الإقليمية المذكورة.

ما المقصود باللجنة المحلية؟

هي لجنة من أعضاء الهيئة المحلية يرأسها رئيس المجلس (البلدي أو القروي) وتكون مسؤولة عن متابعة أعمال التخطيط والتنظيم على مستوى التجمع السكاني، ويقع على عاتقها الاعتماد الأولي للمخطط الهيكلي ورفعه إلى الجهات ذات العلاقة للاعتماد والمصادقة.

أهم واجبات اللجنة المحلية (تحديدا بما يتعلق بالتخطيط العمراني) ما يلي:

- تحضير مخططات التنظيم الهيكلية والتفصيلية ولها أن تطلب المساعدة الفنية لذلك من دائرة التنظيم.
- عرض إعلان إيداع المخطط الهيكلي للاعتراضات لمدة شهرين من تاريخ نشر إعلان إيداعه في الجريدة الرسمية في مكتب لجنة تنظيم المدن الداخلية ويبلغ إعلان الاعتراضات حيثما أمكن إلى أصحاب الأراضي المشمولة بالمشروع.
- استقبال الاعتراضات و الاقتراحات المقدمة على مشروع المخطط الهيكلي بعد إيداعه للاعتراضات والنظر في كل اعتراض على حده ورفع التوصيات على الاعتراضات المقدمة إليها إلى لجنة التنظيم الإقليمية.
- رفع توصية للجنة الإقليمية من أجل إعادة النظر في أي مخطط إعمار هيكلي مقرر لإجراء التعديلات أو الإضافات اللازمة إن وجدت مرة واحدة على الأقل كل عشر سنوات.

المرحلة الرابعة: مرحلة اعداد المخططات التفصيلية

الخطوات	إعداد مخططات تفصيلية أو تنفيذية
النتائج	مخططات تفصيلية أو تنفيذية يتم إعدادها من قبل الهيئة المحلية

تذكر/ تذكري ◀ **المخططات الهيكلية التعديلية : هي المشاريع الواقعة داخل حدود المخططات الهيكلية المصدقة للمدن والقرى التي تحدث تعديلات على استعمالاتها.**

هل تعرف ما هو المخطط الهيكلي التفصيلي؟

هو المخطط الذي يُعد لجزء من المدينة أو التجمع السكاني، حيث يتم فيه إعداد مشروعات تفصيلية للمناطق التي يتكون منها التخطيط الهيكلي للمدينة أو القرية.

من التجارب السابقة تطور الفهم بعملية التخطيط وانعكاسه على المخطط الهيكلي

من خلال توسيع الفهم في ما يتعلق بعملية التخطيط الهيكلي لأعضاء بلدية بيتا وعضواتها، يمكن تلمس الفرق بين المخطط الهيكلي الذي تم إعداده في التسعينيات وبين المخطط الهيكلي الذي تم إعداده في الآونة الأخيرة، وقد ظهر هذا الفرق في حجم المشاركة التي تمثلت بحضور الورش والاجتماعات وعملية التحضير للمخطط الهيكلي وطبيعة الاعتراضات التي تم تقديمها على المخطط الهيكلي واستيعاب الاحتياجات التخطيطية المستقبلية للمجتمع المحلي وعكس رؤية البلدة كمركز للتجمعات المحيطة على تخطيط البلدة.

مثال على مخطط عند الإعداد والتصميم النهائي وبدء التنفيذ

يظهر الجزء الأول من الشكل التالي مخطط تفصيلي لجزء من منطقة نابلس الجديدة، وكما يظهر الجزء الثاني مرحلة التصميم النهائي للابنية وبدء التنفيذ، ويبين الشكل الفرق بين التخطيط التفصيلي ومرحلة التصميم النهائي وبدء التنفيذ

مرحلة إعداد المخطط التفصيلي

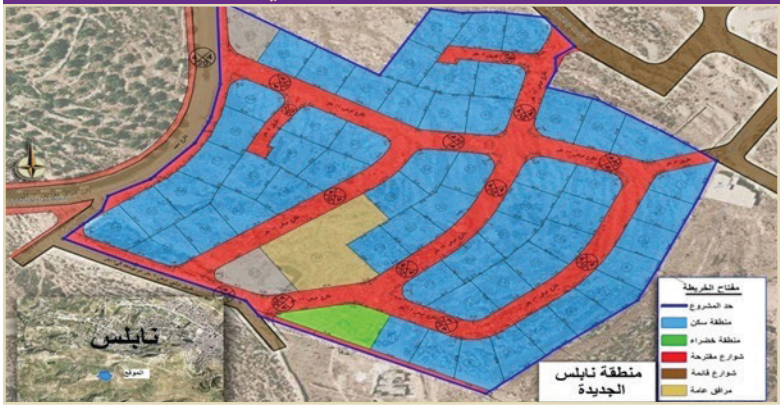

مرحلة إعداد التصاميم النهائية وبدء التنفيذ

تعزيز دور النساء في المشاركة في عملية الخطيط

جرى التركيز من خلال البرنامج التدريبي[1] - الخاص بموضوع التخطيط بمستوياته كافة (التخطيط التنموي والهيكلي) والذي تم تقديمه لأعضاء الهيئات المحلية وعضواتها - على مشاركة عضوات الهيئات المحلية في مراحل عملية التخطيط وقيامهن بدورهن، حيث كان يلاحظ في الماضي عدم مشاركة الغالبية العظمى من عضوات الهيئات المحلية في عملية التخطيط واتخاذ القرار، وذلك لعدم معرفتهن بتفاصيل عملية التخطيط، إلا أن ما تم شرحه خلال البرنامج التدريبي ساهم بشكل كبير في توضيح الأدوار المنوطة بهن ومسؤولياتهن تجاه عملية التخطيط في تجمعاتهن.

تمثلت الحصيلة الإيجابية لهذا التدريب في مشاركة النساء بالاجتماعات وورش العمل ومساهمتهن في نشر الوعي المتعلق بمراحل إعداد المخططات الهيكلية وخاصة ما يتعلق بفترة الاعتراضات، كما حصل في العديد من التجمعات مثل عصيرة القبلية وجماعين، ومما عزز ذلك أنه كان خلال التدريب يطلب من المشاركات عرض قضايا ومشاكل فنية خاصة بالتخطيط تواجههن، وذلك لإشراكهن في حلها بالاستعانة بما تم الحصول عليه من فهم ومعرفة بالبرنامج التدريبي من خلال البرنامج التدريبي المشار إليه أعلاه.

التعامل السليم أثناء إعداد المخطط الهيكلي

ان من أهم مرتكزات نهج التخطيط التشاركي التي تتبعها الوزارة هي اشراك المجتمع بعملية التخطيط وخاصة بمراحل اعداد الدراسات القطاعية وتطوير مخطط الاطار التوجيهي للتنمية المكانية، هذا مع الاخذ بعين الاعتبار خصوصية تصميم وتوسعة شبكة الطرق بمرحلة اعداد مخطط استخدامات الاراضي، وقد حصل في إحدى البلدات في جنوب الضفة الغربية القيام بتصميم شارع من قبل الجهة الاستشارية المكلفة باعداد المخطط الهيكلي للبلدة، وقد كان هذا الشارع يمر من قطعة أرض لأحد الأشخاص ذوي النفوذ في البلدة، وقد كان توصيل المعلومة له بطريقة غير سليمة، ونتيجة لذلك أصبح هناك العديد من الضغوط لحذف الشارع وإزالته من المخطط قبل الوصول الى مرحلة الاعتراضات مما أدى الى تعطيل المخطط وإعادته الى اللجنة المحلية لاتخاذ قرار بالخصوص، وهذا يدفع بأعضاء وعضوات الهيئات المحلية توخي الحذر والتعامل السليم بموضوعية أثناء عملية دراسة المخططات الهيكلية وتحديدا مخططات الطرق

[1] هذا البرنامج نفذته مؤسسة مفتاح بالشراكة مع التعاون الألماني GIZ، وبتنفيذ من مركز التنمية المستدامة ضمن مشروع "تعزيز دور أعضاء الهيئات المحلية في قضايا الحكم المحلي" والذي استهدف 169 عضو (116 إناث و53 ذكور) في 56 مجلس في 11 محافظة في الضفة الغربية (طولكرم، ونابلس، والقدس، ورام الله، وأريحا والأغوار، وجنين، وبيت لحم، والخليل، وطوباس، وسلفيت، وقلقيلية)

قصة واقعية: مشكلة الارتداد

تقدم مواطن في إحدى التجمعات الفلسطينية التي تقع شمالي الضفة الغربية بمعاملة طلب ترخيص وبعد أن حصل على خط الارتداد لأرضه، تبين أنه لم يتبق فيها مجال للبناء بسبب وجود شارع مقترح في المخطط الهيكلي يقتطع جزءاً من أرضه، وبالتالي أصبحت هذه الأرض غير صالحة للبناء، وعند دراسة الاعتراضات على المخطط الهيكلي المقترح للبلدة تم تعديل الشارع المقترح بما لا يلحق الضرر الكبير بأرض المواطن، وهذا أدى إلى حل الإشكال والسماح للمواطن بالاستفادة من الأرض بشكل عملي والبناء عليها.

مشكلة الاعتراض على فكرة المخطط الهيكلي

على الرغم من أهمية المخطط الهيكلي للمساهمة في التطوير الحالي والمستقبلي لأي تجمع، فإن المخطط الهيكلي عادة ما يواجه بمعارضة شديدة من المواطنين الذين يعتبرونه اعتداءً على ممتلكاتهم ومصادرة لها، وخاصة ما يتعلق بتوسعة الطرق واستعمالات الأراضي الخاصة بالمخطط الهيكلي.

وفي أحد التجمعات لقي المخطط معارضة شديدة من قبل المجتمع المحلي و قوبل برفض تام للمشروع الهيكلي من قبل بعض الإهالي، وفي هذا الصدد تم معالجة الموضوع بقيام وزارة الحكم المحلي بتنظيم وعقد اجتماع عام لشرح المشروع و أهدافه و آلية الاعتراض والمصادقة عليه، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة من ذوي الخبرة لتقديم ملاحظات حول المخطط مما أدى إلى تذليل الصعوبات ومن ثم المصادقة على المشروع وقبوله.

قصة من الميدان: مشكلة الترخيص لقطعة أرض تقع على حوضين مختلفين

حضر مواطن يمتلك قطعتين تجاريتين، حيث كانت القطعة الأولى تقع في حوض من أحواض بيت ايبا والأخرى في حوض من أراضي قوصين. وتم مراسلة سلطة الأراضي لتوحيد القطعتين، وقد كان الرد بان توحيد قطعتين في حوضين مختلفين غير ممكن وان هاتين القطعتين في هيئتين محليتين مختلفتين. وعند عرض الملف و دراسته من قبل اللجنة الإقليمية تم السماح للمواطن بعمل توحيد تنظيمي في مديرية الحكم المحلي ليتمكن من البناء، ولم يتم تسجيلها في الدوائر و حصل على ترخيص على القطعتين.

قصة عملية: تقدير المخالفات والرسوم

في أحد التجمعات الفلسطينية التي تقع بمحافظة نابلس، حصل أن تقدم مواطن للجنة التنظيم المحلية للترخيص والبناء، و بعد أن تم استكمال الرسوم وحسابها ذهب المواطن ليدفع الرسوم التي طلبت منه وقد دهش بالمبلغ مما أدى إلى تقديم شكوى لمديرية الحكم المحلي. وقد قامت المديرية بدراسة الملف وحساب الرسوم، حيث فتبين أن الهيئة المحلية أخطأت في حساب الرسوم حين اعتبرت أن البناء القائم مخالف ما أدى الى زيادة الرسوم بشكل واضح، و قد تم حل الموضوع من قبل المديرية، حيث تبين أن مهندس التنظيم في الهيئة المحلية لم يستطع تقدير المخالفة ولم يتمكن من حساب الرسوم بشكل صحيح.

قضية رأي عام: تحديات التخطيط في مناطق ج

تواجه المناطق المصنفة (ج) والمأهولة بالسكان والمباني القائمة فيها معوقات شديدة في عملية ترخيص المباني، حيث تتعرض هذه المناطق باستمرار إلى إنذارات بالهدم من سلطات الاحتلال، ولم تكن هناك إمكانيات أو محاولات لتخطيط هذه المناطق إلا في حالات محدودة جداً، ومؤخراً أصبح هناك توجه لدى وزارة الحكم المحلي يتمثل في إعداد مخططات هيكلية في مناطق (ج)، حيث تم تكليف لجنة متخصصة في الوزارة لمتابعة تخطيط مناطق (ج) وخاصة المأهولة بالسكان، وعلى الرغم من الصعوبات والمعيقات التي يضعها الاحتلال في وجه عملية المصادقة على هذه المخططات، فإن البدء في تخطيط هذه المناطق يمنحها حماية، وخاصة من عملية الهدم، يقلل من فرص الهدم وبالتالي معالجة الإخطارات دون دفع التكاليف الباهظة التي يتقاضاها المحامون للدفاع عنهم في تلك القضايا.

لمزيد من التفاصيل ولمن يرغب/ترغب من أعضاء/عضوات المجالس البلدية والمحلية الاستفادة بشكل اكبر بهذا الخصوص، يمكن الاطلاع على القرص المضغوط والمرفق مع هذا الكتيب الارشادي، والذي يحتوي دليل التخطيط العمراني (دليل إجراءات وأدوات إعداد المخططات الهيكلية في الضفة الغربية وقطاع غزة) والذي قامت وزارة الحكم المحلي باعداده بالعام 2013، كما يحتوي القرص على نظام الابنية والتنظيم للعام 2015